حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد أكتوبر – ديسمبر 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

العلاقات الأردنية القطرية
موقف الأردن من الأزمة القطرية 2017 -2021

د/ احمد سلامه سليمان المجالي*

وزارة التربية والتعليم الاردنية – تخصص تاريخ حديث و معاصر– الاردن
ahmadsalamaalmajali@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/09/20
تاريخ قبول البحث: 2024/09/24
تاريخ النشر: 2024/12/30

المستخلص:

هدف البحث إلى التعرف إلى العلاقات الأردنية القطرية موقف الأردن من الأزمة القطرية 2017 -2021، وقد تناول البحث العلاقات الأردنية القطرية ومجالات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وبين البحث أهمية الأزمة القطرية وتداعياتها، وبيان أهمية الموقف الأردني من الأزمة القطرية والذي اتسم بالحياد وتعزيز علاقات المؤاخاة وتحقيق مصالح البلدين وتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

واعتمد البحث المنهجَ الوصفي التحليلي باعتباره من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية الإنسانية، حيث يعد المنهج الوصفي أداة وطريقة لتحليل ووصف العلاقات الأردنية القطرية وبيان موقف الأردن من الأزمة القطرية 2017 -2021.

وتوصل البحث إلى مجموعة من التوصيات والنتائج،حيث اوضح البحث أن العلاقات السياسية بين الأردن وقطر تقوم على أساس الحفاظ على التواصل الدبلوماسي القوي والثابت، والتعاون في المنتديات الإقليمية والدولية لدعم القضايا العربية والإسلامية المشتركة وأوصى البحث من الضروري على الحكومتين تعزيز الحوار السياسي من خلال تبادل الزيارات الرسمية والمشاركة في المنتديات الدولية. بما في ذلك دعم المبادرات الدبلوماسية التي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

الكلمات الدالة : العلاقات الدولية، الأزمة القطرية، الموقف الأردني

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

المقدمة

شهدت العلاقات القطرية الأردنية مراحل من التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية الأمنية والثقافية، وعلى المستوى السياسي تتمتع العلاقات بين الأردن وقطر بمستوى عالٍ من الود والاحترام المتبادل، وترتبط الأردن وقطر بمجموعة واسعة من مجالات التعاون الاقتصادي في مجالات الاستثمارات، والتبادل التجاري، والطاقة، والسياحة. كذلك هناك تعاون في مجالات الثقافة والتعليم، من خلال تبادل الطلاب والأكاديميين، والمشاركة في المؤتمرات والفعاليات الثقافية المشتركة. بالإضافة إلى الدور الإنساني الذي يشترك فيه الطرفان من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة للدول والمجتمعات المحتاجة، بما في ذلك من خلال المنظمات الدولية والإقليمية.

أما على المستوى الإعلامي فهناك تعاون بين وكالات الأنباء الرسمية في كلا البلدين في تعزيز التواصل الإعلامي والثقافي بين الشعبين، من خلال تغطية الأحداث والفعاليات المهمة في كلا البلدين بشكل عام، تعكس العلاقات القطرية الأردنية تاريخًا قويًا من التعاون والتفاهم المتبادل، وتستمر في التطور والنمو لتحقيق مصالح البلدين وتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. سياسة الأردن الخارجية تتميز بعدة خصائص تعكس موقفها وإستراتيجيتها في الشأن الدولي.

وفي إطار توجهات السياسية الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية وخاصة أزمة قطر فان السياسية الخارجية الأردنية تتسم بالحياد والتوازن بين علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية المختلفة. وتعمل الأردن جاهدا على تعزيز التعاون مع الدول العربية والإسلامية، وتتبنى الأردن مواقف حازمة تجاه القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط، مثل الأزمة القطرية والقضية الفلسطينية ودعم حل الدولتين، ومكافحة الإرهاب، والسلام والاستقرار في المنطقة.، وتسعى الأردن إلى تعزيز الروابط الاقتصادية مع الدول الأخرى، من خلال توقيع الاتفاقيات التجارية والاستثمارية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنمية العلاقات الاقتصادية المتبادلة. ويلتزم الأردن على المستوى الإنساني بدعم القضايا الإنسانية وحقوق الإنسان على المستوى الدولي، ويعمل على توفير الدعم للمنظمات الدولية والإقليمية في مجالات الإغاثة والتنمية.

وبرز الموقف الأردني تجاه الأزمة القطرية عام 2017م بحالة من الاتزان لإدراكه تماما خطورة الموقف، ولا شك ان الأردن يعترف بسيادة قطر ويؤمن بدورها الإقليمي العربي وعدم التدخل في شؤونها، وقد انتهج الأردن سياسة محسوبة، وترك الباب مواربا لعودة العلاقات، دون التورط في الحصار الاقتصادي، أو الحرب الإعلامية التي تعرضت لها قطر. وتسعى الأردن دوما إلى تعزيز مفهوم الحل الخليجي الخليجي لهذه الأزمة، وأبدت الدوحة تفهما سياسيا لدوافع القرار الأردني الذي اتخذ تحت ضغوط سعودية إماراتية، ووعود بحزم مساعدات لدعم الاقتصاد الأردني الضعيف، ويبدو أن صانع القرار الأردني، أراد الوقوف في المنتصف، وتجنب تفاعلات الأزمة الخليجية، حتى تكشفت الأمور، وبدا يدرك أن مصالحه تكمن في إعادة التموضع واستعادة العلاقات مع الدوحة.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث العلاقات الأردنية القطرية موقف الأردن من الأزمة القطرية 2017 –2021، وبرزت إشكالية البحث في التحديات الأمنية والجيوسياسية التي شكلتها الأزمة القطرية على الأمن الإقليمي، وكيفية

استجابة الأردن لهذه التحديات بما يحافظ على استقراره الداخلي وأمنه. وتتمثل مشكلة البحث في فهم كيفية تعامل الأردن مع تحديات الأزمة القطرية بشكل شامل ومتوازن، مع التركيز على العوامل المتعددة التي تؤثر على سياساته وتوجهاته الدبلوماسية والإقليمية، ومشكلة كيفية تحقيق التوازن بين دعم الوحدة العربية والتعاون الإقليمي، وحماية المصالح الوطنية والاستقلالية السياسية للأردن.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في نطاقين نظرية وتطبيقي

الأهمية النظرية: قد يسهم هذه البحث في رفد مراكز الأبحاث والدراسات والمختصين في بيان أهمية العلاقات الأردنية القطرية موقف الأردن من الأزمة القطرية 2017 –2021.

الأهمية التطبيقية: فقد أبرز البحث أهمية بيان العلاقات الأردنية القطرية موقف الأردن من الأزمة القطرية 2017 – 2021، وأبرزت الأهمية التطبيقية العلاقات الأردنية القطرية ومجالات التعاون، وأهمية الأزمة القطرية وتداعياتها، وبيان أهمية الموقف الأردني من الأزمة القطرية

أهداف البحث: من خلال البحث تم التعرف على الأهداف التالية :

1. بيان العلاقات الأردنية القطرية ومجالات التعاون
2. بيان الأزمة القطرية وتداعياتها
3. بيان الموقف الأردني من الأزمة القطرية

تساؤلات البحث: من خلال البحث تمت الإجابة على التساؤلات التالية :

1. ما مجالات التعاون في العلاقات الأردنية القطرية ؟
2. ما تداعيات الأزمة القطرية ؟
3. كيف كان الموقف الأردني من الأزمة القطرية ؟

منهجية البحث: اعتمد البحث المنهجَ الوصفي التحليلي باعتباره من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية الإنسانية، حيث يعد المنهج الوصفي أداة وطريقة لتحليل ووصف العلاقات الأردنية القطرية وبيان موقف الأردن من الأزمة القطرية 2017 –2021.

محددات البحث:

المحدد الزمني: الأزمة القطرية 2017 – 2021

المحدد المكاني: المملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر

المحدد الموضوع: العلاقات الدولية

مصطلحات البحث

العلاقات الدولية: هي مجموعة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والقانونية وغيرها وتتضمن العلاقات الدولية المفاوضات والتواصل عبر السفارات والمؤتمرات الدولية، واستثمار والتبادل التجاري (المحمد،2023 :2).

الأزمة القطرية: هي أزمة سياسية نشبت بين دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، البحرين) ودولة قطر في عام 2017. تمثلت هذه الأزمة في فرض الدول الأربع عشرة مجموعة من المطالب على قطر، من بينها قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، وإغلاق الحدود البرية والبحرية، وسحب السفراء(كامل،2017 :3).

الموقف الأردني: يشير إلى الموقف الرسمي الذي اتخذته المملكة الأردنية الهاشمية تجاه قضايا دولية معينة أو أزمات إقليمية، ويستند هذا الموقف عادة إلى مبادئ وسياسات خارجية محددة تتناسب مع مصالح الأردن الوطنية وتأملاته في السلام والاستقرار الإقليمي والدولي (فضيلات، 2019 :4).

المبحث الأول: العلاقات الأردنية القطرية ومجالات التعاون

فالأردن وقطر يرتبطان بعلاقات تاريخية منذ نشأة الدولتين، فالأردن دعم الاستقلال القطري عام 1971م ودعم العلاقات وإقامة العلاقات الدبلوماسية عام 1972م لذا استمرت العلاقة بالتوازن المصالح المشتركة، إلا أن العلاقات توترت نتيجة التفسير الخاطئ للموقف الأردني من الغزو العراقي للكويت إلى أن عادت الأمور إلى مجاريها عام 1992م واعتراف الأردن بالانقلاب الأبيض عام 1995م وتنصيب الأمير حمد أميرا على قطر(المجالي، 2019 :72).

لقد ترسخت هذه العلاقات على أساس التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، وقد شهدت العلاقات الثنائية بين قطر والأردن تقدما ونموا ملموسين على كافة المجالات والمستويات، لا سيما العلاقات الاقتصادية والتجارية، وذلك بفضل الرؤى الحكيمة للقيادتين. البلدين، وبقيا نموذجا للعلاقات العربية التي تسعى لخدمة قضايا الأمن والاستقرار في المنطقة(حبيبة، 2012 :3).

المطلب الأول: العلاقات السياسية الأردنية القطرية

تتمتع الأردن وقطر بعلاقات سياسية وديمقراطية، حيث الطرفان تعاون سياسي بشأن القضايا الإقليمية والدولية المهمة، مثل السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. وتعزيز التعاون في مختلف المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة.، وتعكس العلاقات السياسية بين الأردن وقطر علاقات

قوية ومستقرة، مع التزامهما بالتعاون والتفاهم المتبادل في مختلف القضايا الإقليمية والدولية(أبو رمان، 2009، ص27-28).

وتستند العلاقات الثنائية بين قطر والمملكة الأردنية الهاشمية على علاقات الأخوة المتميزة المقرونة بالاحترام المتبادل والاهتمام المشترك، وقد تطورت وترقى تحت رعاية سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير قطر وجلالة الملك عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية. ويواجه الأردن وقطر تحديات إقليمية ودولية مشتركة مثل التطرف والإرهاب، والأزمات الإنسانية واللاجئين، والاستقرار السياسي في المنطقة. هذه التحديات تستدعي التعاون والتنسيق الوثيق بين الجانبين للتصدي لها بشكل فعال. وتعد سياسة الأردن الخارجية تجاه دول الخليج وقطر منفتحة ومتعددة الأبعاد، وتهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون المشترك في مجالات متعددة لتحقيق مصالح مشتركة وتعزيز الاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط(البدارين، 2020 :11).

وتعود العلاقات بين الجانبين إلى عام 1972م حيث قدم سفير قطر المقيم الأول لدى المملكة الأردنية الهاشمية أوراق اعتماده، ومنذ ذلك التاريخ شهدت العلاقات الثنائية تطوراً ملحوظاً بين البلدين على كافة الأصعدة، وهو ما انعكس من خلال تبادل الرؤى الحكيمة المتشابهة بين البلدين. القادة في كافة المجالات مما يساهم في قضايا السلام والاستقرار في المنطقة. وشهدت قطر والمملكة الأردنية الهاشمية مستوى عال من التنسيق على أعلى المستويات تجاه القضايا الحاسمة في المنطقة، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وعملية السلام، ومكافحة الإرهاب، فضلا عن تشجيع نزع فتيل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، ودعم حقوق الشعوب. في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتعاون مع الدول المحبة للسلام(البلتاجي، 2011: 333-339).

ومن ابرز الزيارات المتبادلة بين الأردن و قطر هي الزيارة التي قام بها سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد إلى الأردن أعوام 1999 و2001 و2009.، وزيارة سمو ولي العهد سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى الأردن عام 2012. وزيارة سمو الشيخ جاسم بن حمد بن خليفة آل ثاني إلى الأردن عام 1996. وزيارة سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية إلى الأردن أعوام 1996 و1999 و2009(سفارة قطر في الأردن،2020)

بالمقابل قام الملك عبد الله الثاني بن الحسين بزيارات إلى قطر في الأعوام 1999، 2003، 2004، 2008، 2009 و2011. وزيارات على مستوى المجلس الوزاري حيث زار عبد السلام المجالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الأردني إلى قطر عام 1997. ودولة السيد فيصل الفايز إلى قطر عامي 2004 و2005. ونادر الذهبي إلى قطر

عام 2008. وزيد الرفاعي إلى قطر عام 2011. ومروان المعشر وزير الخارجية الأردني إلى قطر عام 2011(موقع الملك عبد الله الثاني،2020)

وتعززت العلاقات بين الدوحة وعمان من خلال سلسلة من الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات. وفي هذا السياق، زار أمير قطر المملكة الأردنية الهاشمية في مارس 2014، وفي مارس 2017 لحضور الدورة الثامنة والعشرين للقمة العربية التي انعقدت في عمان. كما زار سمو الأمير الأردن في شباط/ فبراير 2020. وقام الملك عبد الله الثاني بن الحسين بزيارات عديدة إلى قطر، كان آخرها زيارة للملك عبد الله الدوحة لحضور حفل افتتاح بطولة كأس العالم لكرة القدم قطر 2022، وزيارته إلى البلاد في تشرين الأول/اكتوبر عام 2021(جمعة، 2022 :3).

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الجانبين

على مدى سنوات طويلة، شهدت العلاقات بين قطر والمملكة الأردنية الهاشمية زخماً في الزيارات الرسمية المتبادلة للوزراء وكبار المسؤولين ورجال الأعمال والوفود التجارية والاقتصادية، والتي توجت بتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم بما عزز العلاقات الثنائية القوية بين البلدين الشقيقتين(صحيفة الشرق،2020 :4).

وتغطي هذه الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التعاون الثنائي في المجالات العسكرية والأمنية والقانونية والجمركية والاستثمارية، والحماية المتبادلة للاستثمارات، والإعفاء المتبادل من التأشيرة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة، وقطاعات الإعلام والصحة، والثقافة، والشباب والرياضة. النقل الجوي والبحري والازدواج الضريبي والشؤون البلدية والتعاون السياحي. كما نمت جوانب التعاون وتبادل الخبرات بين البلدين(مركز الجزيرة للدراسات،2021 :5).

ومما يدل على خصوصية وعمق وتميز العلاقات القطرية الأردنية مبادرة أمير قطر في حزيران/ يونيه 2018 لتوفير 20 ألف فرصة عمل في قطر للشباب الأردني واستثمار 500 مليون دولار في مشاريع البنية التحتية والسياحة في الأردن في عام 2018. من أجل إنعاش الاقتصاد الأردني والمساهمة في تنميته المستدامة. وإلى جانب الأنشطة الرسمية، يعمل القطاع الخاص في البلدين على تعزيز التعاون الثنائي في مختلف قطاعات الأعمال، ويتبادل الطرفان الزيارات بشكل منتظم بهدف بناء شراكات اقتصادية حقيقية تعكس متانة العلاقات القائمة وتلبي احتياجات البلدين. تطلعات الشعبين الشقيقين(وكالة الأنباء القطرية،2023 :6)

وبلغ حجم التبادل التجاري بين قطر والأردن حوالي 624 مليون ريال قطري في عام 2021. ويتطلع البلدان إلى تطوير علاقات التعاون من خلال تفعيل مجلس الأعمال المشترك، وتكثيف الزيارات المتبادلة، وعقد اجتماعات تهدف إلى

بحث كافة سبل تعزيز التعاون المشترك وزيادة التبادل التجاري، وتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة(صحيفة الغد، 2021 :5)

وتعتبر قطر من أكبر الدول المستثمرة في الأردن، حيث ارتفعت استثماراتها هناك إلى أكثر من 4.5 مليار دولار في قطاعات العقارات والفنادق والخدمات السياحية، والبنوك، والصحة والطاقة. بالإضافة إلى الاستثمارات في القطاعات الصناعية والمشتقات النفطية، منها 550 مليون دولار للقطاع الخاص القطري، و950 مليون دولار في السوق المالية وبورصة عمان، أما باقي الاستثمارات فقد استهدفت مختلف القطاعات. وتوسعت الاستثمارات القطرية في مجال الطاقة خلال السنوات الماضية في عدة مجالات أبرزها محطة كهرباء شرق عمان، ومشروع توليد الكهرباء من الخلايا الشمسية الكهروضوئية (محطة شمس معان) الذي تنفذه شركة نبراس للطاقة شركة استثمارية قطرية يابانية تقام على مساحة مليوني متر مربع(وكالة عمون الإخبارية، 2020: 5).

التبادل التجاري بين الأردن وقطر بالمليون دولار

العام	حجم التبادل التجاري	النسبة المئوية
2014	150.4	% 85.4
2015	258.9	% 157.7
2016	172.5	%173.6
2017	167.1	%86
2018	145.8	% 116.6
2019	123.8	16.4
2020	114.4	56.7
2021	132.1	35.3
2022	162.2	52.8
2023	166.7	48.3

المصدر: موقع خبريني (2021) تطور التبادل التجاري بين الأردن وقطر بالمليون دولار، 22، نيسان/ ابريل، الأردن.

من خلال الجدول أعلاه يتضح انه العلاقات الاقتصادية بين الأردن وقطر شهدت حالة من التراجع، وقد تكون ثورات الربيع العربي التي شهدتها الدول العربية سبب في تراجع التبادل التجاري، بالإضافة إلى نشوب الأزمة القطرية والتي شهدت انقطاع مع الدول الخليج والدول العربية ومن ضمنها الأردن بسبب الحصار الذي فرضته السعودية

والإمارات على قطر، وأخيرا شكلت أزمة كورونا في بداية عام 2020 واتي ساهمت في إغلاق الأسواق والطرق التجارية.

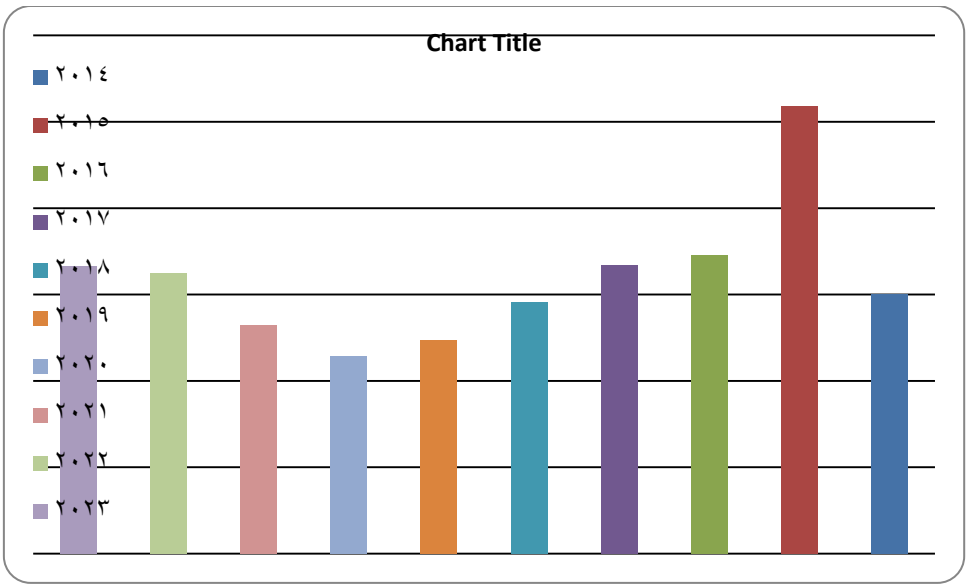

الباحث: رسم بياني يوضح حجم التبادل التجاري بين قطر والأردن.

وتعمل في السوق القطري نحو 15 شركة مملوكة بالكامل لأردنيين، فيما بلغ عدد الشركات القطرية الأردنية المشتركة العاملة في قطر نحو 1550 شركة، تعمل في قطاعات متنوعة أبرزها التجارة والمقاولات، والإنشاءات، والتصميم الداخلي، والصيانة. وتنظيم المؤتمرات والوساطة العقارية والخدمات والتعليم والنجارة والمطابخ الجاهزة وغيرها(موقع خبريني،2021 :4)

أما الصادرات والواردات بين البلدين فتشمل على مجالات حيث يستورد الأردن من قطر الزيوت والغاز المسال والأسمدة ومنتجات الأسمنت والأنابيب والبولي إيثيلين والبوليمرات، بينما تستورد قطر من الأردن المنتجات النباتية والحيوانات الحية والكيماويات. الصناعات والأدوية والخضروات ومعدات التكييف والمواد الغذائية والرخام والفوسفات والبوتاس والمستحضرات الطبية (وكالة عمون الاخبارية،2020: 2).

وهناك مجموعة من الاتفاقيات التي دشنها الأردن في قطاع الاقتصاد والتبادل التجاري، ومن أبرزها : اتفاقية إنشاء اللجنة العليا المشتركة الموقعة عام 1995.، واتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات 2009، واتفاقية إنشاء صندوق استثمار مشترك بين جهاز قطر للاستثمار والحكومة الأردنية وقعت في عمان عام 2009، اتفاقية تنظيم استقدام العمال الأردنيين في قطر 1997(وكالة الإنباء الأردنية،2023 :5).

وتتضمن الاتفاقيات قيام الجهات المختصة في قطر بتسهيل وتبسيط استخدام العمال الأردنيين في قطر ووضع القواعد التي تكفل وضع أحكام الاتفاقية موضع التنفيذ، ونصت الاتفاقية على أن تقوم الجهات المختصة في البلدين بتبادل

المعلومات عن احتياجات قطر من العمالة والإمكانيات الأردنية وتنظيم العمل الفردي من ناحية التزام صاحب العمل بالنسبة لتأمين سكن العمال ونوع هذا السكن أو دفع بدل سكن. وكذلك اشتملت الاتفاقيات منذ قيام العلاقات الأردنية القطرية مجموعة من الاتفاقيات في مجال الرعاية الصحية والنقل الجوي والاستثمار والتعاون السياسي، وجاءت ما يلي : اتفاقية التعاون الثقافي عام 1972. واتفاقية التعاون في مجال الرعاية الصحية عام 1984. واتفاقية اتفاقية تعاون بين وكالة الأنباء القطرية ونظيرتها الأردنية عام 1990. واتفاقية خدمات النقل الجوي بين الحكومتين القطرية والأردنية عام 1995.ومذكرة تفاهم في مجال الشؤون البلدية 1996. واتفاقية الشحن البحري التجاري والموانئ عام 1997. ومذكرة تفاهم للتعاون السياحي 2004(موقع خبرتي،2021 :3)

المطلب الثالث: التعاون العسكري والأمني

شهد الأردن وقطر تعاون أمنى وعسكري عكس حالة من التقارب السياسي والاستراتيجي بين البلدين، وشملت العلاقات الأمنية نوع من التعاون والتنسيق في مجالات الدفاع والأمن، وتتبادل الأردن وقطر تبادل مجموعة من الزيارات الرسمية بين القيادات العسكرية والأمنية، والمشاركة في التدريبات والمناورات المشتركة. وتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الإرهاب، ويعملان سويًا على تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي من خلال التعاون الأمني والتعاون في مجالات التقنيات العسكرية والتطوير الدفاعي، بما في ذلك التعاون في مجال الصناعات الدفاعية والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة. وتشارك القوات العسكرية الأردنية والقطرية في عدة مهام وبعثات دولية لحفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة والتحالفات الدولية الأخرى، مما يعزز من التعاون العسكري والأمني بين البلدين(الكيلاني، 2020 :4).

وشهدت الدولتان مجموعة من اتفاقيات التعاون العسكري الثنائي القائم لمكافحة جميع أنواع الجرائم: الإرهاب والتمويل ذي الصلة؛ جريمة منظمة؛ والاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد النووية والمشعة والكيميائية والبيولوجية؛ والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية؛ تهريب وإنتاج وتوزيع المخدرات؛ غسيل أموال؛ وتزوير جوازات السفر والعملات والوثائق الرسمية الأخرى(صحيفة الخليج أونلاين، 2019 :4).

ووقع الأردن وقطر اتفاقية تعاون أمني مدتها خمس سنوات في أيلول/ سبتمبر 2021 تركز على تبادل المعلومات الاستخبارية والتكنولوجيا لمكافحة الجريمة. ويشارك الجيشان الأردني والقطري بانتظام في التدريبات المشتركة. حيث شاركت قوات العمليات الخاصة القطرية في المناورة العسكرية المتعددة الجنسيات "الأسد المتأهب" في الأردن في أيلول/ سبتمبر 2019، بينما شاركت القوات الأردنية، إلى جانب قوات من سبع دول أخرى، في مناورة "الحارس الذي لا يقهر" في قطر في آذار 2021(صحيفة السبيل،2021 :4).

وقد تسلم الأردن، 8 ناقلات جند من أصل 44، قدمتها قطر، منحة للمملكة،، وتعزز التعاون الثنائي العسكري بين البلدين، وقدمت قطر في إطار المبادرة الأردنية والتي تمثلت بإهداء القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي، عدد من الآليات المدرعة تجسد روح التعاون التي تجمع البلدين الشقيقين. وشهدت العلاقات بين الجانبين قفزة كبيرة، خاصة بعد عودة تبادل السفراء منتصف 2019، وتقديم قطر مساعدات للمملكة بقيمة 500 مليون دولار. وترتبط الأردن باتفاقيات أمنية مع قطر حيث وقع الجانبين على اتفاقية تعاون أمني لمكافحة الجريمة بكافة أشكالها ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية. وتوسيع تبادل المعلومات والأمن والخبرات الفنية لمنع ومكافحة الجريمة بجميع أشكالها، لا سيما في مجالي مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر. وغسل الأموال والجرائم الإلكترونية. وذكرت بترا أن الاتفاقية تهدف أيضا إلى تسهيل تبادل الخبرات في مجال حماية المنشآت والتدريب(صحيفة الخليج الجديد،2020 :3).

المبحث الثاني: الأزمة القطرية وتداعياتها

شكلت الأزمة القطرية التي انفجرت في قطر حزيران / يونيه عام 2017 تداعيات على العلاقات الخليجية والعربية والتي جاءت نتيجة المقاطعة من قبل السعودية والإمارات والبحرين ومصر وقد أدت الأزمة إلى خلق صدع عميق ودائم له آثار مضاعفة في جميع أنحاء الشرق الأوسط والوطن العربي. كما أدت إلى انقسام مجلس التعاون الخليجي، الذي يعد أحد المنظمات الإقليمية الوحيدة العاملة في العالم العربي، والذي تم تعليقه فعليا بسبب مقاطعة ثلاثة من أعضائه لقطر(لوتاه، 2018:191).

البدايات الأولى للأزمة الخليجية – القطرية كانت في 2017/5/24 على خلفية تصريح نسب الى امير قطر بمناسبة تخرج دورة من منتسبي الخدمة الوطنية. وفي 2017/6/5 أعلنت الدول الأربعة وهي السعودية والإمارات والبحرين ومصر قررت قطع العلاقات مع قطر(الانباري، 2019، ص7)

لقد كان السبب الرئيسي لهذا الخلاف هو أن الدول العربية الأربعة تعترض على دعم قطر لحركات الإسلام السياسي في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين. وعرضت هذه الدول 13 مطلبًا واسع النطاق لقطر لتغيير سياساتها – بما في ذلك أن تقوم قطر بإغلاق قناة الجزيرة التي تمويلها الدولة والتي تتمتع بنفوذ كبير. وقد ساعد هذا الطلب قطر على الزعم بأنها تتعرض للعقاب بسبب دعمها للحركات المؤيدة للديمقراطية ووسائل الإعلام الحرة، بدلاً من الاعتراف بأن بعض انتقادات اللجنة الرباعية قد تكون مبررة، والمطالب الـ 13 هي كما يلي(George,2017:35-40):

1. قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وإغلاق بعثاتها الدبلوماسية هناك. طرد عناصر الحرس الثوري الإيراني وقطع أي تعاون عسكري مشترك مع إيران. ولن يُسمح إلا بالتجارة مع إيران التي تمتثل للعقوبات الأمريكية والدولية.
2. طع جميع العلاقات مع "المنظمات الإرهابية"، وتحديداً جماعة الإخوان المسلمين والدولة الإسلامية والقاعدة وحزب الله اللبناني. إعلان تلك الكيانات رسميًا جماعات إرهابية.
3. إغلاق قناة الجزيرة والمحطات التابعة لها. وإغلاق وسائل الإعلام التي تمولها قطر، بشكل مباشر وغير مباشر، بما في ذلك عربي 21، رصد، العربي الجديد، وميدل إيست آي.
4. إنهاء الوجود العسكري التركي في قطر فوراً، وإنهاء أي تعاون عسكري مشترك مع تركيا داخل قطر.
5. وقف جميع وسائل التمويل للأفراد أو الجماعات أو المنظمات التي تم تصنيفها كإرهابية من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين والولايات المتحدة ودول أخرى.
6. تسليم "الشخصيات الإرهابية" والمطلوبين من السعودية والإمارات ومصر والبحرين إلى بلدانهم الأصلية. تجميد أصولهم، وتقديم أي معلومات مطلوبة عن إقامتهم وتنقلاتهم وأموالهم.
7. إنهاء التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وقف منح الجنسية للمواطنين المطلوبين من السعودية، والإمارات، ومصر، والبحرين. إلغاء الجنسية القطرية للمواطنين الحاليين عندما تنتهك هذه الجنسية قوانين تلك الدول.
8. وقف جميع الاتصالات مع المعارضة السياسية في السعودية، والإمارات، ومصر، والبحرين.
9. تسليم جميع الملفات التي تحتوي على تفاصيل اتصالات قطر السابقة مع تلك الجماعات المعارضة ودعمها لها.
10. دفع التعويضات والتعويضات عن الخسائر في الأرواح وغيرها من الخسائر المالية الناجمة عن سياسات قطر في السنوات الأخيرة. وسيتم تحديد المبلغ بالتنسيق مع قطر.
11. الموافقة على عمليات التدقيق الشهرية للسنة الأولى بعد الموافقة على المطالب، ثم مرة واحدة كل ربع سنة خلال السنة الثانية. وعلى مدى السنوات العشر التالية، سيتم مراقبة قطر سنويًا للتأكد من امتثالها.
12. الاصطفاف مع الدول الخليجية والعربية الأخرى عسكريًا وسياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، وكذلك في الأمور الاقتصادية، تماشيًا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع المملكة العربية السعودية في عام 2014.
13. الموافقة على كافة الطلبات خلال 10 أيام من تاريخ تقديمها إلى قطر، وإلا أصبحت القائمة غير صالحة.

لقد اتسم رد قطر على المطالب الـ13 التي فرضتها السعودية وحلفاؤها عام 2017، بالرفض القاطع للامتثال للمطالب بصيغتها الأصلية. واعتبرت قطر المطالب التي تضمنت إغلاق قناة الجزيرة، وقطع العلاقات مع إيران، وإنهاء

الوجود العسكري التركي في قطر، بمثابة انتهاك لسيادتها(مرسي، 2017: ص ص38–40)، وسعت قطر إلى إيجاد حل دبلوماسي من خلال الحوار والتعامل مع الوسطاء الدوليين. وكان رد قطر كالتالي(صحيفة عربي نيوز،2017 :6)

1. رفض المطالب: رفضت قطر بشكل قاطع هذه المطالب، معتبرة أنها غير معقولة ومحاولة للمساس بسيادتها.
2. المشاركة في جهود الوساطة: تعاونت قطر مع الكويت، التي عملت كوسيط، بالإضافة إلى وسطاء دوليين آخرين مثل الولايات المتحدة، لتسهيل الحوار وإيجاد حل.
3. التواصل الدبلوماسي: واصلت قطر الجهود الدبلوماسية لحشد الدعم والتضامن الدوليين، مع التأكيد على ضرورة الحوار واحترام القانون الدولي.
4. الحفاظ على العلاقات: حافظت قطر على علاقاتها مع إيران وتركيا، رغم المطالبات بقطع العلاقات، معتبرة أن هذه العلاقات تقوم على المصالح المتبادلة ولا تشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي.
5. معالجة المخاوف: أعربت قطر عن استعدادها لمعالجة المخاوف المتعلقة بالدعم المزعوم للإرهاب من خلال تعزيز التعاون الأمني الإقليمي ومكافحة تمويل الإرهاب.

وأخيرا تم حل الأزمة القطرية من خلال مجموعة من الوساطات الدولية والجهود الدبلوماسية مما أدى إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية وتخفيف التوترات في المنطقة. حيث كان للوساطة الكويتية دوراً رئيسياً كوسيط في الأزمة، حيث قاد أمير الكويت وساطة مكثفة بين الدول الخليجية المتنازعة. بالإضافة إلى مشاركة دول أخرى من خلال جهود وساطة، مثل الولايات المتحدة وتركيا وفرنسا، لتسهيل الحوار وتخفيف التوترات بين الأطراف المتنازعة، حيث تمكنت الأطراف من التوصل إلى تفاهمات بما يخدم مصالح الأمن والاستقرار الإقليمي(يوسف،،2019 :3).

لقد أثرت الأزمة القطرية التي نشبت في عام 2017 بشكل كبير على السياسة والاقتصاد والعلاقات الدبلوماسية في الشرق الأوسط. ومن أبرز التداعيات الرئيسة لهذه الأزمة:

أولا: انقسام الخليج العربي: أدت الأزمة إلى تعميق الانقسامات داخل مجلس التعاون الخليجي، حيث تم استبعاد قطر مؤقتاً من بعض الهياكل والمنتديات الخليجية. يعتبر مجلس التعاون الخليجي هيكلًا مهمًا للتكتل السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي، وقد أدت الأزمة إلى تعميق الانقسامات بين الدول الأعضاء في المجلس التي تشمل الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، والبحرين، إضافة إلى قطر. ونتج عن الأزمة تعليق عضوية قطر مؤقتاً في بعض الهياكل والمنتديات الخليجية، مما أثر على التعاون الخليجي في مجالات متعددة مثل الأمن، والاقتصاد، والثقافة (سليمان،2021 :3)

ثانيا: التداعيات الاقتصادية: فقد عانت الدول المشاركة في الأزمة من تأثيرات اقتصادية سلبية، بما في ذلك تقلص الاستثمارات والتبادل التجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وكذلك على الاقتصادات الخليجية، حيث شهدت الأسواق

المالية في قطر اضطرابات، مما أدى إلى تراجع الثقة الاقتصادية وتقلبات في أسواق الأسهم والعملات. وتباطأت الاستثمارات والمشاريع الكبرى بسبب عدم اليقين الاقتصادي. وتزايدت تكاليف الاقتراض للبنوك القطرية والشركات بسبب الضغوط الاقتصادية التي فرضتها الأزمة. وتأثرت صناعة السياحة والضيافة في قطر بسبب تراجع أعداد السياح القادمين من دول الحصار، مما أدى إلى تقليص الإيرادات في هذا القطاع. وتسببت الأزمة في بعض الضغوط على صادراتها وعلى صناعة النفط والغاز بشكل عام. والقطاعات المالية والمصرفية بسبب تحويلات رأس المال واضطرابات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة(المجالي، 2019: 63-64).

ثالثا: أثر الأزمة على العلاقات الإقليمية: زادت الأزمة من التوترات في المنطقة وأثرت على العلاقات الإقليمية بين الدول الخليجية والدول العربية الأخرى وبعض الدول الإسلامية. وأدت الأزمة إلى تصاعد التوترات الدبلوماسية بين قطر ودول الحصار، وأدت إلى تغيرات في التحالفات حيث تحالفت قطر مع تركيا وإيران، وتغييرات في الطابع الإقليمي للتحالفات السياسية والاقتصادية(الشمري، :202020-19).

رابعا: التداعيات الاجتماعية: أثرت الأزمة على السكان المقيمين في الدول المتنازع عليها، مما أدى إلى انقسامات اجتماعية وأسرية، وتأثيرات على حرية الحركة وحقوق الإنسان. وتأثرت العلاقات الأسرية والشخصية بفصل الأسر عن بعضها البعض بسبب توقف حركة الأشخاص والتبادلات الاجتماعية بين الدول المتنازعة. اضافة إلى زيادة المشاعر السلبية والقلق بين الأفراد والمجتمعات، وشهدت بعض الدول تصاعداً في مخاوف الأمن الاجتماعي بسبب الاضطرابات الناتجة عن الأزمة، وتأثيرها على الاستقرار والتعايش السلمي بين الجماعات المتنوعة دينياً وثقافياً.(مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني،2019 :7).

خامسا: التداعيات الدبلوماسية الدولية: ساهمت الأزمة في تأثيرات دبلوماسية على مستوى العلاقات الدولية، حيث تدخلت عدة دول ومنظمات دولية في محاولة للوساطة بين الدول الخليجية المتنازعة، مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والكويت والمجلس الأوروبي والأمم المتحدة. كانت هذه الوساطات تهدف إلى تخفيف التوترات والتوصل إلى حلول دبلوماسية. كذلك أدت الأزمة إلى تشكل توجهات جديدة في السياسات الدولية للدول المتنازعة. وقد تأثرت بعض الدول على مستوى التعاون الثنائي والدعم الدولي(ياسر، 2018 :7).

يرى الباحث ان الأزمة القطرية شكلت تداعيات على العلاقات العربية العربية، حيث شهدت الأزمة انقسامًا في العلاقات الخليجية، مع تباين الآراء والمواقف حول الأزمة والإجراءات المتخذة ضدها. وأظهرت الأزمة تحالفات جديدة، مثل تحالف قطر مع تركيا وإيران، وتراجعت الاستثمارات وتأثرت الأسواق المالية في الدول المتنازع عليها، مما أثر على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. وساهمت في تصاعد التوترات والتحركات الجيوسياسية بين الدول المتنازعة والدول المجاورة.

المبحث الثالث: الموقف الأردني من الأزمة القطرية

لا شك أن العلاقات الدولية تستند على مفاهيم القوة والمصلحة، ورغم العلاقات التاريخية بين قطر والأردن التي استندت على المؤاخاة والتعاون والوئام،ولكن المصالح تعتبر أساس العلاقات، لذلك الأردن لم يصدر قرار سريع بقطع العلاقات مع قطر ولكن كان هناك فكر الدولة العميقة التي تزن مصالحها وعلاقاتها، بالمقابل فان الاطراف الضاغطة على قطر ترتبط مع الأردن بعلاقات سياسية واقتصادية،لذلك يتعرض الأردن لضغوط شديدة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين تربطان مساعداتهما بشروط سياسية، مثل قبول الخطط الأمريكية لإنهاء "حل الدولتين" للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. لذلك كان الأردن يؤمن ويدعو دوما إلى وحدة الصف العربي ويأمل أن تنجح مساعي الوساطة الكويتية لحل الأزمة ضمن الإطار العربي(الخطايبة،2017 :3).

لقد حافظ الأردن على موقف رسمي بالحياد والدبلوماسية فيما يتعلق بالأزمة القطرية في عام 2017. ولم تنحاز الحكومة الأردنية إلى أي طرف في النزاع بين قطر والدول المجاورة لها (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر). وبدلا من ذلك، أكد الأردن على أهمية حل الأزمة بالطرق السلمية والدبلوماسية، وتجنب التصعيد، والحفاظ على الوحدة العربية والاستقرار الإقليمي. وان المطلوب هو الذي يحقق المصلحة الأردنية والعربية وهو تخفيف التوتر وليس توسيع دائرة الأزمة جغرافيا وسياسيا". وتضمنت النقاط الرئيسية للموقف الرسمي الأردني ما يلي(الربيحات، 2017: 4).

1. الحياد: امتنع الأردن عن الانحياز إلى أي طرف مشارك في الأزمة. وسعت إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي وقطر، مع الدعوة إلى الحوار والوساطة.
2. دعم الحلول الدبلوماسية: أعرب الأردن عن دعمه للجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل الأزمة سلميا. واستضافت عدة اجتماعات دبلوماسية ودعمت جهود الوساطة الدولية لتسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة.
3. الوحدة والاستقرار: أكد الأردن على أهمية الوحدة العربية والاستقرار الإقليمي. وشدد على ضرورة توصل دول الخليج إلى حل مقبول ومبني على الإجماع، والذي لن يحل الأزمة الحالية فحسب، بل سيعزز أيضًا الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة.

وقد اتخذ الأردن موقفًا حياديًا ودبلوماسيًا أزمة قطر عام 2017. وتبنى الأردن سياسة الحياد والتعبير عن الدعم للحلول السلمية للنزاعات بين الدول الخليجية المتنازعة. على الرغم من أن الأردن لم يكن طرفًا مباشرًا في الأزمة، إلا أنه عمل على تعزيز الحوار والتفاهم بين الأطراف المتنازعة. وتمثل الموقف الأردني في تأكيد الحاجة إلى حلول دبلوماسية تتجنب التصعيد وتعزز الوحدة العربية والتعاون الإقليمي. تمنى الأردن بشكل صريح أن تنتهي الأزمة بسرعة وبطرق سلمية تضمن استقرار المنطقة، وأن تتمكن الدول الخليجية من إيجاد حلول توافقية ومقبولة لجميع الأطراف المعنية وبناء على ذلك استضاف الأردن عدة لقاءات دبلوماسية لدعم الجهود الرامية لحل الأزمة، وعمل على تقديم الدعم

اللازم للوساطات الدولية التي تهدف إلى إيجاد حلول للنزاع بين الدول الخليجية. وهدف الأردن هو الحفاظ على علاقاته الودية مع جميع الأطراف المتنازعة وأكد التزامه بالسلم والحوار كوسيلة لحل النزاعات والحفاظ على الاستقرار الإقليمي(الجنيدي، 2018: 3)

في بداية المرحلة برز الموقف الأردني من خلال تقليص علاقاته الدبلوماسية مع قطر وسط تفاقم الأزمة السياسية في المنطقة. وبعد "دراسة سبب" الأزمة، قررت الحكومة الأردنية أيضًا إلغاء تراخيص قناة الجزيرة التي تتخذ من الدوحة مقراً لها. وهنا وجدت قطر نفسها معزولة عن العالم عندما أعلنت الدول المجاورة، المملكة العربية السعودية ومصر والبحرين والإمارات العربية المتحدة، أنها ستقطع جميع خطوط النقل الجوي والبحري والبري إلى الدولة الخليجية الصغيرة. كما قاموا بقطع شحنات المواد الغذائية عن قطر، مما أدى إلى اندفاع السكان إلى محلات السوبر ماركت والمواد الغذائية (لوتاه، 2022، 191).

بطبيعة الأمر يواجه الأردن تحديات اقتصادية حادة، بما في ذلك تكلفة سنوات استيعاب اللاجئين، وارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب (41%)، والدين العام الكبير (95% من الناتج المحلي الإجمالي). بالمقابل يظل المجتمع الدولي مصدراً مهماً للمساعدات الخارجية، حيث يعتمد الأردن بشكل كبير على راعيته الإقليمية من المملكة العربية السعودية للحصول على المساعدات الاقتصادية وفي مجال الطاقة. وبعد الانتفاضات العربية، أرسلت دول مجلس التعاون الخليجي 5 مليارات دولار إلى الأردن؛ ويعمل 650 ألف عامل أردني من أصل 800 ألف عامل في الخليج في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر وتشكل هذه التحويلات حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن، في حين تعد المملكة العربية السعودية أكبر مصدر إقليمي بنسبة 5%.(رهام،2017: 2).

كان تعاطف الأردن مع قطر قد شكل ضغط اقتصادي على الأردن بسبب التأخير في تسليم المساعدات والاستثمارات، من قبل السعودية عن طريق صندوق الاستثمار السعودي الأردني المشترك. بالمقابل هناك تعهد من قبل قطر بتقديم مساعدات مالية ووظائف للأردن بقيمة 500 مليون دولار خارج إطار القمة التي قادتها السعودية عام 2018 والتي لم يُسمح للدوحة بحضورها. لا يمكن التقليل من الوعد بتوفير فرص عمل إضافية للعمالة الأردنية الزائدة. ولا يؤدي هذا إلى تخفيف مصدر محلي للضغوط السياسية والاقتصادية فحسب، بل إن التحويلات المالية الناتجة عن تدفقات العمالة هذه ستكون أيضًا مصدرًا بالغ الأهمية لثروة الأردن(أبو ليلى،2022 :323).

ونظراً لأهمية المملكة العربية السعودية بالنسبة للأردن، فمن المحير أن تتحدى الأردن المصالح السياسية لراعيها الإقليمي الرئيسي. ومع ذلك، يبدو أن هذه الخطوة جزء من التأكيد على استقلال السياسة الخارجية للأردن، بدافع من الاحتياجات الاقتصادية في رد فعل محسوب ضد المملكة العربية السعودية وأجندتها السياسية. ويمكن وصف السياسة الخارجية للأردن بأنها توازن بين المصالح المحلية والإقليمية حيث يكون بقاء النظام، أكثر أهمية من أي شيء آخر.

وبطبيعة الحال، فإن الانفراج العام بين قطر والأردن يأتي في خطر إثارة غضب السعوديين، ولكنه قد يمهد الطريق أيضا نحو تضييق الصدع الخليجي. والأهم من ذلك، أن المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي لا تستطيع تحمل زعزعة استقرار الأردن في ذلك الوقت(قناة المملكة،2019 : 4).

في 4 كانون ثاني/ يناير 2021، رفعت الرياض الحصار الجوي والبري المفروض على قطر منذ ثلاث سنوات ونصف، وبذلك ضمنت مشاركة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في القمة الحادية والأربعين لمجلس التعاون الخليجي. في العلا بالمملكة العربية السعودية. وفي ختام القمة، وقعت دول مجلس التعاون الخليجي ومصر على "إعلان العلا" الذي أنهى الحصار المفروض على قطر رسميًا، وأعلنت الرياض استعادة العلاقات الكاملة بين قطر ودول الحصار(كريستين، 2021 :5).

وأشادت المملكة العربية السعودية وقطر بشكل إيجابي إلى الجهود الكويتية الأردنية المبذولة لحل الأزمة الخليجية التي نشبت في عام 2017. وفقًا للتقارير الدبلوماسية والإعلامية، كانت دول الحصار، بما في ذلك السعودية والإمارات والبحرين ومصر، قد أثنت على دور الكويت كوسيط في محاولاتها للتوسط وحل الخلافات بينهم وبين قطر. حيث عملت الكويت جاهدة على تسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة، وأجرت جولات متكررة من المفاوضات واللقاءات الدبلوماسية للتوصل إلى حل سلمي ومقبول للطرفين. كما أن الكويت تلقت تأييدًا دوليًا واسع النطاق لجهودها الرامية إلى تقريب وجهات النظر والتوصل إلى اتفاق يعيد الوحدة والتعاون الخليجي(أبو رزق، 2021 :3).

وقد أعربت كلا الدولتين السعودية وقطر عن تقديرهما للجهود الكويتية في تعزيز الجهود الدبلوماسية والتوصل إلى حلول سلمية تنهي الأزمة الخليجية وتعيد الثقة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وبغض النظر عن ذلك، فقد خرجت الدوحة منتصرة من هذا الخلاف الطويل والعميق وغير المسبوق في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي حين كان لدى قطر والمملكة العربية السعودية دوافع وأسباب حقيقية للمصالحة، يبدو أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي قد تم جرها على مضض إلى التوصل إلى حل(مركز الجزيرة للدراسات،2021 :9).

ختاما يرى الباحث أن العلاقات بين الأردن وقطر تمثل نموذجًا للعلاقات الثنائية المتميزة بين الدولتين العربيتين، والتي تتسم بالتعاون والتفاهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وتُعتبر العلاقات الأردنية القطرية علاقات إستراتيجية تتسم بالثقة والتعاون المستدام، وتلعب دورًا هامًا في تعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة العربية. وتستند هذه العلاقات على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وتعكس التزام البلدين بتعزيز التعاون العربي والإقليمي لمصلحة شعوبهما وتنمية دولهما. ويتمتع الأردن وقطر بعلاقات دبلوماسية وثيقة، حيث تتبادل البلدين الزيارات الرسمية وتعزيز التعاون في المنتديات الدولية والإقليمية. ويسعى الطرفين إلى تعزيز التجارة والاستثمارات المشتركة، وتطوير العلاقات الاقتصادية عبر التبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة، ويتبادل الطرفين التعاون في مجالات الأمن والدفاع، وتقدم الدعم المتبادل في مجالات مكافحة الإرهاب والأمن الإقليمي.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولا: الخاتمة

شكّلت خاتمة البحث حصيلة النتائج التي تمثل الإجابة عن أسئلة البحث بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات، وقد تناول البحث العلاقات الأردنية القطرية موقف الأردن من الأزمة القطرية 2017 –2021، وقد تناول البحث حجم العلاقات التي تربط الأردن بقطر، حيث شهدت مراحل من التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية الأمنية والثقافية، ومجموعة واسعة من مجالات التعاون الاقتصادي والاستثمارات، والتبادل التجاري، والطاقة، والسياحة. وتعاون بين وكالات الأنباء الرسمية في كلا البلدين في تعزيز التواصل الإعلامي والثقافي بين الشعبين، من خلال تغطية الأحداث والفعاليات الهامة في كلا البلدين. بشكل عام، تعكس العلاقات القطرية الأردنية تاريخًا قويًا من التعاون والتفاهم المتبادل، وتستمر في التطور والنمو لتحقيق مصالح البلدين وتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. سياسة الأردن الخارجية تتميز بعدة خصائص تعكس موقفها وإستراتيجيتها في الشأن الدولي.

وخلص البحث بان توجهات السياسية الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية وخاصة أزمة قطر اتسمت بالحياد والتوازن بين علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية المختلفة. ويعمل الأردن جاهدا على تعزيز التعاون مع الدول العربية والإسلامية، ويتبنى الأردن مواقف حازمة تجاه القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط، مثل الأزمة القطرية والقضية الفلسطينية ودعم حل الدولتين، ومكافحة الإرهاب، والسلام والاستقرار في المنطقة.،وبين البحث إن الأردن يسعى دائما إلى تعزيز الروابط الاقتصادية مع الدول الأخرى، من خلال توقيع الاتفاقيات التجارية والاستثمارية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنمية العلاقات الاقتصادية المتبادلة. ويلتزم الأردن على المستوى الإنساني بدعم القضايا الإنسانية وحقوق الإنسان على المستوى الدولي، ويعمل على توفير الدعم للمنظمات الدولية والإقليمية في مجالات الإغاثة والتنمية.

وأكد البحث أن موقف الأردن من الأزمة القطرية اتسم بحالة من الاتزان لإدراكه تماما خطورة الموقف، وبطبيعة الحال الأردن يحترم سيادة قطر ويؤمن بدورها الإقليمي العربي وعدم التدخل في شؤونها، وسعى الأردن دوما إلى تعزيز مفهوم الحل الخليجي الخليجي لهذه الأزمة، وأبدت الدوحة تفهما سياسيا لدوافع القرار الأردني الذي اتخذ تحت ضغوط سعودية إماراتية، ووعود بحزم مساعدات لدعم الاقتصاد الأردني الضعيف، ويبدو أن صانع القرار الأردني، أراد الوقوف في المنتصف، وتجنب تفاعلات الأزمة الخليجية، حتى تكشفت الأمور.

نتائج البحث

1. بين البحث أن العلاقات السياسية بين الأردن وقطر تقوم على أساس الحفاظ على التواصل الدبلوماسي القوي والثابت، والتعاون في المنتديات الإقليمية والدولية لدعم القضايا العربية والإسلامية المشتركة.
2. أكد البحث أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين استندت على تعزيز التجارة والاستثمار المشترك، وتبادل التكنولوجيا والخبرات في مجالات مختلفة من الصناعة إلى السياحة.

3. بين البحث أن العلاقات بين الأردن وقطر ساهمت في تبادل الزيارات الثقافية والأكاديمية، وتنظيم الفعاليات الثقافية المشتركة التي تسهم في تعزيز التفاهم بين الشعبين.

4. ابرز البحث أن العلاقات بين الأردن وقطر هي علاقات نموذجية تسعى إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي وتعزيز الروابط العربية والإسلامية المشتركة. والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وتعزز التعاون في مختلف المجالات لتحقيق التقدم والازدهار لكلا الدولتين وللمنطقة بأسرها.

5. بين البحث أن موقف الأردن اتسم بالحياد والدبلوماسي وعدم التورط في الأزمة بين الدول الخليجية، مما أكسبه موقفًا محايدًا ومحترمًا.

6. بين البحث أن للأردن جهود وساطة ساهمت بتعزيز الحوار وساند جهود الحوار والتوسط التي قامت بها الكويت وغيرها من الدول الداعمة لحل الأزمة، مما يعكس التزامه بالتسوية السلمية للنزاعات الإقليمية.

7. اوضح البحث أن الأردن عزز أهمية الوحدة العربية وضرورة الحفاظ على التعاون بين دول الخليج وتعزيز العلاقات الإقليمية.

ثالثا: التوصيات

1. من الضروري على الحكومتين تعزيز الحوار السياسي من خلال تبادل الزيارات الرسمية والمشاركة في المنتديات الدولية بما في ذلك دعم المبادرات الدبلوماسية التي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

2. لا بد على الجانبين تعزيز التجارة الثنائية والاستثمارات المشتركة،وتطوير العلاقات الاقتصادية بما يشمل القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الطاقة والصناعات الخفيفة والسياحة. وتسهيل تبادل التكنولوجيا والخبرات الفنية في مجالات البنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة.

3. لا بد على قطر والأردن من تعزيز التعاون الأمني وخاصة مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الإقليمي، بما يتضمن تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون في مجال تدريب القوات الأمنية.

4. من الضروري على الجانبين تعزيز الروابط الثقافية والتعليمية من خلال تبادل الطلاب والباحثين، وتنظيم الندوات الثقافية والمعارض الفنية المشتركة. وتعزيز التفاهم والتعاون الثقافي بين الشعبين من خلال تبادل الفعاليات الثقافية والرياضية والاجتماعية.

5. من الضروري بأن يكون للأردن دور فاعل في تعزيز الوحدة العربية والتعاون الإقليمي، والعمل على تخفيف التوترات وتعزيز التفاهم بين الدول العربية.

6. على الأردن مراجعة وتطوير سياساته الخارجية لتعزيز دوره كلاعب دبلوماسي فعال ووسيط محترم في المجتمع الدولي، مع التركيز على حل النزاعات بطرق سلمية وبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة.

Abstract

Jordanian-Qatari relations

Jordan's position on the Qatari crisis 2017-2021

By Ahmad Salameh Suleiman al majali

The study aimed to identify Jordanian-Qatari relations and Jordan’s position on the Qatari crisis 2017-2021. The study addressed Jordanian-Qatari relations and areas of political، economic، cultural and social cooperation. The study showed the importance of the Qatari crisis and its repercussions and demonstrated the importance of the Jordanian position on the Qatari crisis، which was characterized by neutrality and the strengthening of fraternal relations. Achieving the interests of both countries and promoting peace and stability in the Middle East.

The study adopted the descriptive analytical approach as it is one of the most widely used approaches in studying human social phenomena، as the descriptive approach is a tool and method for analyzing and describing Jordanian-Qatari relations and stating Jordan’s position on the Qatari crisis of 2017-2021.

The study reached a set of recommendations and results، as the study confirmed that political relations between Jordan and Qatar were based on maintaining strong and stable diplomatic communication، and cooperation in regional and international forums to support common Arab and Islamic issues. The study recommended that it is necessary for the two governments to strengthen political dialogue through exchanging Official visits and participation in international forums، including support for diplomatic initiatives aimed at achieving peace and stability in the region

Keywords: international relations، Qatari crisis، Jordanian position

1- المراجع العربية

1- أبو رمان، محمد (2009)، الساسة الأردنية وتحدي حماس، استكشاف المناطق الرمادية ومقاربة فجوة المصالح المشتركة، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، الأردن.

2- المجالي، مؤيد خالد شلاش (2019). السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية القطرية(دراسة في الأداة الدبلوماسية)، 2019، برلين، المركز الديمقراطي العربي، المانيا.

3- الانباري، أحمد عبد الأمير (2019)، الأزمة الخليجية – القطرية وتأثريها في وحدة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول لمركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء، ج1، العراق، ط1، 2019،

الدوريات:

1-أبو ليلى، ضحى غسان أحمد(2022)، السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة القطرية (2014-2017)، مجلة العلوم السياسية والقانون، مجلد 7، العدد 34، كانون الأول – ديسمبر 2022، وهي مجلة دولية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، المانيا- برلين.

2-الشمري، مصطفى إبراهيم سلمان (2020)، اسباب الأزمة الخليجية في العام 2017 وأبعادها الإقليمية والدولية، جامعة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العراق، مجلد9، العدد32، ج1، 2020م.

3-مرسي، مصطفى(2017)، ازمة العلاقات مع قطر: أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي، مجلة شؤون العربية، مصر، العدد 171.

4-لوتاه، مريم سلطان (2018)، العلاقات الخليجية الأردنية والسيناريوهات المحتملة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ابريل، مجلد 19، العدد2.

الرسائل العلمية:

1- البلتاجي، غيداء (2011)، العلاقات الأردنية القطرية خلال الفترة 1971-1999 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

2- الفلاحات، سامي (2006)، العلاقات السياسية الأردنية الخليجية من عام 1990-2004، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المقالات في الصحف:

1-أبو رزق، محمد(2021). قادتها الكويت.. هذه أبرز الجهود الدبلوماسية لحل أزمة الخليج، صحيفة الخليج أونلاين، 5، كانون ثاني/ يناير، السعودية.

2-البدارين، بسام (2020).أمير قطر في الأردن قريباً: هندسة سياسية ودعم استثماري وتشابك مصالح خارج منظومة "الحصار، صحيفة القدس العربي، 19، شباط/ فبراير، لندن.

3-جمعة، احمد (2022).ملك الأردن وولى العهد يغادران إلى قطر لحضور حفل افتتاح كأس العالم، صحيفة اليوم السابع، 20، تشرين اول/ اكتوبر، مصر.

4-سليمان،حاج إبراهيم(2021).دول الخليج ورهان تجاوز تداعيات أزمة حصار قطر وفتح صفحة جديدة، صحيفة القدس العربي، 30، كانون ثاني/ يناير، لندن.

5-الربيحات، عبدالله (2017). محللون: الأردن يتخذ الحياد الإيجابي تجاه الأزمة في البيت الخليجي، صحيفة الغد، 6، حزيران/ يونيو، الأردن.

6-فضيلات، ايمن(2019). الأردن وقطر.. عودة السفراء تكسر جدران الحصار، مركز الجزيرة للدراسات، 4،أيلول/ سبتمبر، قطر.

7-كامل، مصطفى (2017).صراع النفوذ الخليجي... أزمة العلاقات الخليجية القطرية، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية،11، حزيران/ يونيو، العراق.

8-ياسر، ذويب(2018). عام على الأزمة الخليجية.. كيف حاصرت قطر محاصريها؟،مركز الجزيرة للدراسات،26، أيار/مايو، قطر.

9-صحيفة الخليج الجديد (2020). قطر تسلم الأردن 8 ناقلات جند من منحة تضم 44، 8، نيسان/ابريل، قطر.

10-صحيفة الخليج أونلاين(2019). قطر توقع مع الأردن اتفاقيات لتبادل الخبرات العسكرية، 17، نيسان/ ابريل، السعودية

11-صحيفة السبيل (2021).نشر اتفاقية تعاون أمني بين الأردن وقطر في الجريدة الرسمية، 1، أيلول/ سبتمبر، الأردن،

12-صحيفة الشرق (2020). العلاقات القطرية – الأردنية.. تاريخ من الأخوة والمصالح المشتركة، 23، شباط/ فبراير، قطر.

13-صحيفة العربي الجديد (2017). قائمة المطالب الـ13 للدول المقاطعة من قطر: فرض الوصاية، 23، حزيران/ يونيو، قطر.

14-صحيفة الغد (2021). قرابة ربع مليار دولار حجم التبادل التجاري بين الأردن وقطر، 22، نيسان/ابريل، الأردن.

الوكالات الإخبارية:

1-الجنيدي، ليث (2018).الموقف الخليجي من أزمة الأردن.. فرصة المملكة لحل الخلاف وتجديد الوحدة، وكالة الأناضول، 21، حزيران/ يونيو، تركيا.

2-رهام، علي (2017). الأردن يتكبد خسائر بالملايين جراء الأزمة القطرية، وكالة الأناضول، 5، حزيران/ يونيو، تركيا،

3-وكالة الإنباء الأردنية (2023). 178 مليون دولار التبادل التجاري بين الأردن وقطر لنهاية أيلول،19، تشرين أول/ اكتوبر، الأردن.

4-وكالة الأنباء القطرية (2023). قطر والأردن.. علاقات أخوية متطورة ورؤى واحدة ومصالح مشتركة، 25، كانون ثاني/ يناير، قطر.

5-وكالة عمون الإخبارية (2020). العلاقات التجارية الأردنية القطرية.. راسخة وتتعزز، 20، شباط/ فيراير، الأردن.

6-يوسف، احمد (2019).الخارجية القطرية: تعنّت دول الحصار يعرقل مساعي حل الأزمة الخليجية، وكالة الأناضول، 5، حزيران/ يونيو.

المواقع الالكترونية

1-حبيبة، محسن(2012). الخليج والتفاعلات العربية 2011 – 2012، التقرير الاستراتيجي الخليجي، الشارقة، مركز الخليج للدراسات، 2012، الإمارات العربية المتحدة.

2-الخطايبة، علي (2017). الأردن يوضح موقفه من الأزمة الخليجية، قناة ا ر تي، 27، حزيران/ يونيو، روسيا.

3-سفارة قطر في الأردن (2020). العلاقات القطرية الأردنية،amman.embassy.qa

4-قناة المملكة (2019). شراكة "استراتيجيّة ونوعيّة" بين الأردن والسعودية، 22، أيلول/ سبتمبر، الأردن.

5-كريستين، سميث (2021).لماذا أنهى السعوديون خلافهم مع قطر، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 8، شباط/ فيراير، واشنطن.

6-المحمد، شذا (2023).خصائص العلاقات الدولية، موقع موضوع،16، آب/ اغسطس، الأردن.

7-مركز الجزيرة للدراسات (2021). ترحيب عربي ودولي بقرار قطر والسعودية فتح الحدود بينهما، 5، كانون ثاني/ يناير، قطر.

8-مركز الجزيرة للدراسات (2021). شهدت توقيع اتفاقات جديدة بين البلدين.. أمير قطر وملك الأردن يعقدان جلسة مباحثات رسمية بالدوحة، 12، تشرين اول/ اكتوبر، قطر.

9-مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني(2019).تأثير أزمة الخليج في القطاع الإنساني القطري،19، أيلول/ سبتمبر، قطر.

10-موقع خبرتي (2021). تطابق في موقف الأردن وقطر بالقضية الفلسطينية،12، تشرين أول/ اكتوبر، الأردن.

11-موقع خبريني (2021) تطور التبادل التجاري بين الأردن وقطر بالمليون دولار، 22، نيسان/ ابريل، الأردن.

12-موقع الملك عبد الله الثاني (2020) الملك في مقدمة مستقبلي أمير دولة قطر لدى وصوله إلى عمان، 23، شباط/ فبراير، الأردن. https://kingabdullah.jo/ar/news

2-المراجع الأجنبية:

1- George R.A. Doumar & Raj Patel & Michael J. Smith & Doumar Martin PLLC ،legal Analysis of the Demands Presented to Qater ،in: Group of Researchers ،Crisis in the Gulf Cooperation Council Challenges and Prospects ، ،2017Arab Center Washingto DC ،p. 35 40